الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤

تفاؤل حذر بشأن

اتفاقية «الكويز» بين مصر وأمريكا وإسرائيل

جدل واسع لدى الأوساط الحزبية بين مؤيد ومعارض من الاتفاقية التى وقعت الأسبوع الماضى بين الجانب المصرى والأمريكى والإسرائيلى «الكويز» التى ستفتح آفاقا جديدة أمام الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية، وبعد إلغاء الإعفاءات والقيود الجمركية على أن تكون الشركات المصدرة ضمن القوائم المدرجة بالمناطق الاقتصادية المؤهلة، بالإضافة إلى توافر المنشأ وتحديد ١١.٧ من المكونات الصناعية إسرائيلية، شريطة التصدير للولايات المتحدة من الملابس الجاهزة والنسيج والجلود والتشييد والبناء والسلع الغذائية المصنعة.

واعتقد أن هذه الترتيبات تصب فى خانة النمو الاقتصادى وللخروج من النفق المظلم الذى عرقل مسيرة الإصلاح الاقتصادى وعمليات التصدير التى تعتبر حجر الزاوية للتنمية الشاملة، خاصة أنها تمثل حياة أو موتا، لأن التصدير سيفتح الباب عمليا نحو المستقبل، خاصة أن مصر تواجه تحديات خطيرة فى المرحلة المقبلة بعد اتفاقية «الجات» ٢٠٠٥. وتعد اتفاقية «الكويز» بادرة مشجعة للصادرات المصرية للأسواق الأمريكية التى تستوعب أكثر من ٤٠٪ من الإنتاج العالمى، وهى بمثابة البوابة الخلفية لإلغاء المقاطعة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل. وتطالب الجانب الأمريكى بالضغط على إسرائيل لتنفيذ اتفاقات أوسلو ومدريد وتبنيت الأرض مقابل السلام الشامل والعادل وتطبيق خريطة الطريق لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع منطقة الشرق الأوسط

مصطفى شعبان

فى البداية تفاءل أحمد عبدالمعطى أمين الحزب الوطنى بالسيدة زينب والخبير الاقتصادى بالملامح والمحاور الأولية لاتفاقية التجارة الحرة.. المناطق الاقتصادية المؤهلة المعروفة بـ«الكويز»، مؤكدا أن الاتفاقية ستدفع عجلة النمو الاقتصادى المصرى للأمام وتعالج التشوهات الاقتصادية التراكمية من إهدار الصادرات المصرية وعدم وجودها بالأسواق العربية والأوروبية.

وقال إن الاتفاقية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ستفتح آفاق التنمية المستدامة لتمتع الصناعات المصرية لدى الأسواق الأمريكية بالإعفاءات الجمركية التى تمكن الصناعات المصرية من المنافسة شريطة الجودة فى عمليات الإنتاج والمحافظة على سمعة مصر عالميا.

وأشار أمين الحزب الوطنى إلى أن الاتفاقية لا تؤثر على الشأن الخارجى والداخلى المصرى، وليست من ضمن الإصلاحات السياسية المفروضة من الخارج، بل هى اتفاقات اقتصادية مهمة تساعد الاقتصاد المصرى على الوصول للعالمية وليس له أى شأن سياسى أو من أجل ضغوط خارجية، لأن مصر لها ثوابت لا يمكن أن تحيد عنها مهما كانت الأسباب، مؤكدا أن

أحمد عبد المعطى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاتفاقية بادرة مشجعة للصناعات المصرية وإلى القطاع الخاص الذى يمكن أن يحقق نتائج إيجابية فى حل مشكلة البطالة ومنافسة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية. وحث الأمين نواب الشعب على ضرورة الموافقة على هذه الاتفاقية لمصلحة الاقتصاد المصرى الذى يمر

فوزى غزالى

حاليا بأزمة خطيرة أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة، مشيرا إلى أن الاتفاقية ليست بدوافع أجنبية ولكن بإرادة مصرية مسئولة تعى الحقائق الاقتصادية وترغب فى رفع العبء عن المواطن المصرى الذى يعانى من أزمة بطالة وانخفاض فى مستوى المعيشة وتدنى فى الأجور والخدمات، مشيرا إلى أن بنود الاتفاقية اتسمت بالشفافية والمصداقية والمكاشفة بمشاركة الجانب الإسرائيلى بـ ٧. ١١ من المكونات الصناعية ودخولها الأسواق الأمريكية بإعفاءات جمركية كبيرة تنافس الصناعات الأخرى، وأعتقد أن الاتفاقية لا تؤثر على مواقف مصر الثابتة والرائدة من عملية السلام السلمية، بل يمكن أن تدفع عملية السلام إلى الأمام فى ظل التبادل الاقتصادى. واعتبر الدكتور فوزى غزال الاتفاقية الاقتصادية «الكويز» بين مصر وأمريكا وإسرائيل قيدا جديدا على السيادة المصرية، وأنه «إسفين» لعزل مصر عربيا.. لذا نرفض الاتفاقية التى تحجم دور مصر القيادى والريادى من عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وأشار إلى أنه يرفض الاتفاقية التى وقعتها الحكومة المصرية، مؤكدا أن إسرائيل مازالت تضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية ولم تصل إلى سلام عادل وشامل فى المنطقة، ولم تحدد أى حدود دائمة معترف بها دوليا، فضلا عن أنها تستخدم عمليات البطش والقمع وطمس الهوية العربية لاستمرارها فى عمليات التوسع الاستيطانى.

وقال إن مشاركة إسرائيل بنسبة ٣٧٪ من المكونات ستؤثر على المنتجات المصرية تبعا لنظرية الاحتكار وستؤدى إلى فتح الباب عمليا للمشاركة فى عمليات التطبيع.

وأضاف أن الاتفاقية سوف تؤثر على إنشاء السوق العربية التى نأمل فى إنشائها باعتبارها صمام الأمان للاقتصاديات العربية، لأن الاتفاقية يمكن أن تحول مصر إلى سوق للمكونات الإسرائيلية.. والتصدير والإدارة والتحكم فى الأسعار والعمليات المالية بما يتلاءم مع سياساتها وطموحاتها وبما يتعارض ويضر بالسياسة المصرية الاقتصادية فى مرحلة ليست بعيدة.

وتساءل: لماذا العجلة فى الاتفاقية الاقتصادية وهناك اتفاقية الجات ٢٠٠٥ التى ستفتح الباب أمام الصناعات المصرية للتصدير عالميا، مؤكدا أن الهدف من الاتفاقية هو عزل مصر اقتصاديا عن المنطقة العربية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية